الجمهورية التونسية

كلمة عناية السيد
يوسف الشاهد
رئيس الحكومة التونسية

المؤتمر 22 للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

مراكش - المغرب، 15 – 16 نوفمبر 2016

بسم الله الرحمان الرحيم

عناية السيد بان كي مون الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

عناية السيد صلاح الدين مزوار، وزير خارجية المملكة المغربية الشقيقة ورئيس الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية،

عناية السيدة باتريسيا أسبينوزا (Patricia Espinosa) الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية،

حضرات السيدات والسادة،

أود في مستهل كلمتي هذه أن أتوجه بعبارات الاحترام والتقدير إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتفضله بقبول احتضان المملكة المغربية أشغال هذا المؤتمر بمدينة مراكش، بما يترجم فعليا التزام المملكة المغربية بالقضايا والرهانات الإقليمية والدولية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية،

كما يتوجه شكري للحكومة المغربية والشعب المغربي الشقيق لما لقيته والوفد التونسي المشارك من تسهيلات وحفاوة استقبال منذ حلولنا بأرض المغرب الشقيق ولجودة الترتيب والاعداد لهذه الدورة.

وانى اغتنم هذه المناسبة للإعراب عن سعادتي الشخصية بالمشاركة في أشغال هذا المؤتمر لنتمكن معا من وضع أسس جديدة، ومتينة ومستدامة للحفاظ على الحياة والطبيعة وإرساء مقومات تنمية حقيقية وحياة أفضل لكل دولنا وللأجيال القادمة.

ولا يفوتني أن أعرب كذلك عن تقدير تونس للمساعي الحثيثة التي بذلتها الجمهورية الفرنسية لضمان التوصل إلى "اتفاق باريس حول المناخ" والعمل على مزيد تفعيله خلال هذه الدورة بمراكش.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس، وبالرغم من التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تشهدها منذ جانفي 2011، وما تتطلبه هذه المرحلة الانتقالية الهامة في تاريخنا من عمل دؤوب ومتواصل من أجل تركيز رؤية جديدة للحوكمة، ترسخ مبادئ الديمقراطية التشاركية وتساهم في تركيز منوال تنموي أكثر استدامة يشجع على الاستثمار والمبادرة الفردية ويمكن من خلق مواطن الشغل ويعزز التنمية المحلية بالجهات ويدعم مقومات الأمن والسلم الاجتماعي، فقد أولت بلادنا أهمية كبرى للرهانات المتعلقة بالتغيرات المناخية.

وقد تجسم التزامنا بقضايا المناخ، من خلال إقرار مجلس نواب الشعب المصادقة على اتفاق باريس يوم 17 أكتوبر 2016،

وقد جاءت هذه المصادقة دليلا واضحا على أن التنمية المستدامة يجب أن تكون مبنية على ترسيخ أنشطة اقتصادية تحترم البيئة وتساهم في تخفيض مستوى الانبعاثات الغازية وتؤسس لمنوال تنموي يعزز قدرة المنظومات الطبيعية والمجالات الاقتصادية على التأقلم مع تداعيات تغير المناخ كما هو مدرج بالفصل الثاني من اتفاق باريس.

وفي هذا المجال، يسعدني أن أذكر بعديد المبادرات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها تونس في مجال التنمية المستدامة والتي تتناغم بشكل واضح وجلي مع أولوياتنا الوطنية وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية واتفاق باريس حول المناخ:

أولا: إدراج الرهانات المتعلقة بتغير المناخ ضمن الدستور التونسي التي تمت المصادقة عليه سنة 2014، حيث تضمنت توطئة الدستور عديد المبادئ والأولويات المتعلقة بالحفاظ على البيئة، واستمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة، وسلامة المناخ،

ثانيا: استكمال إعداد المخطط الخماسي للتنمية بتونس للفترة 2016-2020، والذي اعتمد مقاربة تشاركية ترسخ التمييز الإيجابي بين الجهات وتراعي قدراتها وإمكانياتها على التأقلم مع الرهانات المناخية.

ونحن بصدد العمل على ترسيخ مبدأ النجاعة والعدالة والإستدامة ضمن مخطط التنمية الحالي قصد التأسيس لبنية أساسية جهوية تعزز الجاذبية الاقتصادية لمختلف الجهات وتساهم في جلب الاستثمار الداخلي والخارجي خاصة في المجالات الاستراتيجية ذات القدرة التشغيلية العالية.

كما خصصنا محورا خاصا ضمن مخطط التنمية لتعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر الذي يحافظ على استدامة المنظومات الطبيعية والأنشطة الاقتصادية ويضمن تأقلم مواردنا الطبيعية خاصة من المياه والتربة والسواحل مع التهديدات الجدية لتغير المناخ.

ثالثا: المصادقة على مجلة جديدة للاستثمار بتونس خلال سنة 2016، وقد سعينا من خلال المجلة الجديدة للاستثمار إلى تعزيز وتحسين الإطار القانوني والمؤسساتي المرتبط بالاستثمار وإدراج آليات إجرائية وجبائية تساهم في دعم المبادرات الاقتصادية خاصة في المناطق ذات البنية الأساسية الهشة والحساسة لتداعيات التغيرات المناخية، إضافة إلى تعزيز إدماج الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة.

رابعا: إقرار برنامج طموح لدعم النجاعة الطاقية واستغلال الطاقات المتجددة إلى أفق سنة 2030، ودعم الإطار التشريعي والقانوني في مجال إنتاج وبيع الكهرباء من الطاقات المتجدّدة قصد ضمان تغطية الاستهلاك الذاتي من الطاقة وتلبية حاجيات الانتاج المحلي ودفع التصدير.

خامسا: إعداد وثيقة المساهمات الوطنية في إطار تنفيذ الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية واتفاق باريس حول المناخ، والتي شملت أهدافا طموحة للتقليص من كثافة الكاربون بما يناهز 41 % في أفق سنة 2030 مقارنة مع مستواه خلال سنة 2010، بالاعتماد على إمكانياتنا وقدراتنا الذاتية مع الاستفادة من آليات الدعم والمساعدة الفنية وتعزيز التكنولوجيا والتمويل التي تم إقرارها بمقتضى اتفاق باريس حول المناخ، إلى جانب الإمكانيات المتاحة للتعاون على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

وقد شملت مساهمتنا المحددة وطنيا، بموجب الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية، خاصة مجال الطاقة والذي يستأثر بنسبة 75 % من الإمكانيات الجملية للتخفيض من الانبعاثات اعتبارا للصبغة الاستراتيجية لقطاع الطاقات النظيفة والمتجددة والنجاعة الطاقية وما يتيحه من إمكانيات هامة في مجال الاستثمار وخلق فرص الشغل.

هذا بالإضافة إلى عديد المجالات الاخرى التي تتيح إمكانيات هامة لتخفيض الانبعاثات الغازية على غرار الفلاحة والغابات وتغيير صبغة الأراضي والأساليب الصناعية والتصرف في النفايات.

حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق تنمية فعلية ومستدامة خاصة بالدول النامية يتطلب التعاون الجدى والتزام جميع الدول بإرساء مقومات صلبة لاقتصاد أخضر يساهم في دعم الاستثمار على المستويات الوطنية والمحلية وخلق مواطن مستدامة للشغل وخفض انبعاثات غازات الدفيئة ويعزز قدرة المنظومات والموارد الطبيعية على التقليص من تداعيات تغير المناخ.

وفي هذا الإطار، فإن أملي يبقى راسخا في قدرتنا جميعا على تحقيق نجاح كبير نحو تحقيق هذا الهدف، من خلال إقرار آليات وأطر وإجراءات واضحة وناجعة وشفافة لتفعيل اتفاق باريس في نهاية هذا المؤتمر 22 والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاق باريس حول المناخ في إطار احترام مبادئ الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية، وخاصة مبدأ العدالة والمسؤولية المشتركة والمتباينة والقدرات الذاتية للدول.

ومن منطلق تلازم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة، تؤكد تونس على ضرورة تيسير نفاذ الدول النامية إلى التمويلات الخاصّة بمجابهة التغيرات المناخيّة وذلك عبر وضع مناهج عمليّة لضبط الهياكل المنضوية صلب آلية التمويل في مجال المناخ والسبل العمليّة الكفيلة بالنفاذ لتمويلاتها مع تيسير اجراءات الانتفاع بها في كنف الشفافية التامة.

من جانب آخر، تشدد تونس على أهمية تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ودعم الاستثمار في المجالات البيئية، مع إيلاء مسألة دعم القدرات الأهميّة اللازمة على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وفي هذا الإطار، أودّ التأكيد على استعداد تونس للانخراط الكامل في برامج التعاون جنوب-جنوب كمكمّل للتعاون شمال جنوب وخاصّة برامج التعاون الثلاثي وذلك من منطلق تجربتها في المجال في منطقة انتمائها الجغرافي في قطاعات تنموية.

كما لا يفوتني أن أغتنم هذه المناسبة لدعوة كل الحاضرين من ممثلين للدول الصديقة والشقيقة والهيئات الدولية وبنوك التنمية والاستثمار والقطاع الخاص للمشاركة في المنتدى الدولي للاستثمار الذي تنظمه تونس يومي 29 و 30 نوفمبر 2016، والذي سيمثل فرصة للتعريف بمناخ الاستثمار بتونس والإصلاحات التي تمّ إقرارها لدفع التنمية الاقتصادية ولتحفيز الاستثمار الخارجي وذلك في إطار المخطط الخماسي « 2016-2020».

في ختام كلمتي هذه، أجدد شكري لجلالة الملك محمد السادس والحكومة والشعب المغربي على حسن التنظيم وكرم الضيافة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.